بسم الله الرحمن الرحيم

اقتصاد الأزمات

بيروت 23-12-2013

تعاني مختلف دول العالم النامي أو بشكل أدق الدول غير المتقدمة اقتصادياً، وفق المقاييس المعتمدة اليوم، من العديد من الأزمات التي تتخذ من تراجع المبيعات وضعف الإيرادات لمختلف المصالح واجهة لها تتبعها عملية مراجعة داخلية لأصحاب الأعمال وإدارات الشركات، يكون من نتيجتها القطع من المصاريف حرصاً على الاستمرار في مقابل الرفاهية التي كانت تحيا بها مؤخراً، وهو المنطق العملي المنتهج اقتصادياً في المراحل النهائية، ولكن هذه القرارات لها من الاثار الاجتماعية ما هو أكثر من وصفها بسياسات الاستمرار، ففيها التوقف للعديد من العائلات خاصة تلك المعتمدة على دخل فرد منها وتقل المشكلة قليلاً مع العائلات ذات الدخل المتعدد المصادر أي من أكثر من فرد فيها.

رغم ذلك يمكن وصف الحالة الأخيرة بالتعسر الاقتصادي في هذه العائلات لحين إعادة برمجة وترتيب ميزانية الأسرة، وهي أيضاً بتفاوت بين الأسر غير المتعهدة بديون أو تلك التي تلتزم أقساط معينة، لتبدأ حلقة خبيثة جديدة في الاقتصاد عامة، تبدأ من تأخر المستهلك النهائي في سداد أقساطه ما ينعكس على سلسلة سداد الديون اللاحقة، من التاجر إلى المورد إلى البنك فلائحة الشيكات المرتجعة في المصرف المركزي.

هذه الحلقة ومثيلاتها كثيرة تزداد أعدادها كلما استغرقت الأزمة عمقاً، فمهارة الخروج من الأزمات أو التقليل منها أو الحد من آثارها أو اختصار زمانها، يرتبط بمدى الرشد أو الوعي الاقتصادي.

وبشكل مبسط يمكن القول أن الواقعية الاقتصادية وثقافتها المتجزرة في طبقات المجتمع، تجار، أصحاب أعمال، اختصاصيين وغيرها كثير وخاصة المستهلك العادي. فكلما زادت هذه الواقعية كانت القدرة على التجاوز أسرع وأفعل ودرساً حقيقياً لتلافي أو إبعاد الأزمات التالية.

فليس من الواقعية التشبث بأسعار الرواج أو أساليب التسويق القديمة أو رفض النقاش بالأثمان أو عدم قبول البدائل الجديدة على مستوى العميل، السلعة، السعر، زمن التقسيط أو حتى أماكن الترويج. بل المهارة كل المهارة الإبداع بالبدائل المنفقة للسلعة الجالبة للنقدية المسرعة لسداد الديون تخفيفاً من كلفتها، والانتقال إلى الإبداع بالسلع الجديدة نوعاً وكماً وسعراً وأسلوب أو مكان عرض.

ولكن للأسف كثير من هذا الإبداع بعيد عن أصحاب الأعمال المستسهلين للحلول في الاقتطاع من المصاريف مع المحافظة على الانفاق الشخصي أو المؤسسي على ما كان إلى أن تكون القاسمة، فيتحول من متشبث برأية إلى نائح على حاله وأوضاعه وراغب في تصفية أعماله ومغادرة البلاد مهاجراً أو ناقلاً لنشاطه مما يورث أوطاننا التفريغ من البينية الاقتصادية الراسخة العميقة في الزمن، وهو ما يورثنا حلقات جديدة من الأزمات ولكن هذه المرة ليست الاقتصادية فحسب بل التخلفية أيضاً، أي نقذف باقتصاداتنا إلى الوراء بأيدينا لنترك إعادة الإنطلاق من جديد أصعب وأبعد، وهو من الخسائر الحقيقة التي تضعف وتقلص جسور استمرار الأعمال المستقبلية

لنتحول من متعسرين لفترة إلى معوقين اقتصادين للبلاد والعباد فتزداد الحلقات الخبيثة، الفقر والجهل والمرض، إطباقاً فتنقلنا من الأرض الاقتصادية الصلبة إلى الرمال المتحركة التي كلما قاوم المستمرون في هذه البلاد من العباد اقتصادياً، غرقوا أكثر في الأعباء بأنواعها التي تزداد كلما أفرغنا اقتصادتنا فترياً كما سبق.

فالحل أن نتحول إلى الواقعية الاقتصادية إلى أن نرث البنية التي تمثل المناعة الذاتية لمواجهة الأزمات التي هي من سنة الكون، فيكون لنا من المدخرات على صعيد المؤسسات ما يعيل المتعسر ويمكن الضعيف من العيش بكرامة فليست مؤسسات إعانة المتعطلين أو الفئات الأكثر فقراً في العالم المتقدم اليوم بعزيزة علينا، بل يمكننا أن نبيني أفضل منها ونحن في بلادنا لدينا موروث إنساني حقيقي من دين الإسلام الذي لا نتقلد فقه معاملاته أو حلوله الاقتصادية إلا بعد حلول الكارثة ونتركة ثانية مع أول انفراجة اقتصادية، أي نعيش إزدواجية في الشخصية، وهوالمرض الذي يعلمه عنا الآخر فيعاملنا بما يعلم ليربح منا مرة عند استحيائنا بديننا والأخرى عند تشدقنا بمواكبة صور تقدمه.

فالخيار لنا ولسنا مرغمين على شيء.